

الوقف القرآني وأثره في تغيير المعنى

د. فائز محمد أحمد الفرازي

أستاذ القراءات المساعد - كلية التربة النادرة - جامعة إب

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين أما بعد :

لقد خلق الله - عز وجل - الإنسان وجعل له نفساً محدوداً السعة بحيث لا يتمكن من رواية قصة كاملة ، أو أداء حديث مسترسل ، أو قراءة سورة أو آية طويلة بنفس واحد ، ولما لم يكن من الممكن أن يتنفس أثناء الكلمة الواحدة ولا بين كلمتين حال وصلهما ببعض ، فقد وجب اختيار وقت يسير للتنفس والاستراحة ، هذا الوقت اليسير يُسمى : (الوقف) أو (علم الوقف القرآني)^(١)

والوقف : علم يعرف به كيفية أداء قراءة القرآن بالوقف على المواضع التي تتم عندها المعاني ، والابتداء من مواضع تستقيم معها المعاني ، وتتفق مع وجوه التفسير ، وصحة اللغة وما تقتضيه علومها من نحو وصرف ولغة بحيث لا يخرج القارئ على وجه مناسب من التفسير ، ولا يخالف وجوه اللغة وسبل أدائها^(٢) والوقف القرآني - كما قال الهذلي - : حلية التلاوة ، وزينة القارئ ، وبلاغ التالي ، وفهم المستمع ، وفخر العالم

ويه يُعرف الفرق بين المعنيين المختلفين ، والتمييز المتناهي ، والحكمين المتغايرين " (٣) .

قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري : " اعلم أنّ القارئ كالمسافر ، والمقاطع التي ينتهي إليها القارئ كالمنازل التي ينزلها المسافر ، وهي مختلفة بالتام والحسن وغيرهما ، كاختلاف المنازل بالخصب ووجود الماء والكلأ ، وما يستظل به من شجر ونحوه ... " (٤) . ولذلك لا يقوم بالتمام في الوقف - كما قال ابن مجاهد : " إلا نحوَيَ عالم بالقراءات ، عالم بالتفسير والقصص وتلخيص بعضها من بعض ، عالم باللغة التي نزل بها القرآن ، وكذا علم الفقه " (٥) .

ولأهمية هذا الموضوع ، فقد اهتم به صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتماماً عظيماً ؛ نظراً لاحتياج جميع المسلمين إليه لأنهم لا بد لهم من قراءة القرآن الكريم وفق قواعد اللغة العربية الفصحى التي نزل بها .

وقد سئل الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - عن معنى قوله تعالى : (ورتل القرآن ترتيلاً)

(المزمل : ٤) فقال : " الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف " ^(٦) وروي عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال : " لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أهدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن ، وتنزل السورة على محمد صلى الله عليه وسلم فتتعلم حلالها وحرامها ، وما ينبغي أن يوقف عنده منها ، كما تتعلمون أنتم القرآن اليوم ، ولقد رأينا اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدرى ما أمره ، ولا زاجره ، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه ينشره نثر الدُّقْل ^(٧) . قال ابن النحاس : " فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتعلمون الأوقاف كما يتعلمون القرآن ، وقال المحقق ابن الجزري : " ففي كلام علي - رضي الله عنه - دليل على وجوب تعلمه ومعرفته ، وفي كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة - رضوان الله عليهم - ثم قال : وصح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح ، كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين ، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم ، وأبي عمرو بن العلاء ، ويعقوب الحضرمي ، وعاصم بن أبي النجود وغيرهم من الأئمة ، وكلامهم في ذلك معروف ونصوصهم مشهورة في الكتب ، ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفة الوقف والابتداء ^(٨) . قال ابن الأنباري - رحمه الله - : " من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء ؛ إذ لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن إلا بمعرفة الفواصل " ^(٩) . وقال النكرواني - رحمه الله - : " باب الوقف عظيم القدر ، جليل الخطر ؛ لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلا بمعرفة الفواصل " ^(١٠) .

وقد حظي هذا العلم باهتمام العلماء ، فجمعوا مسأله في الكتب منذ بدأ عصر التدوين ، وتوالت فيه المصنفات عبر القرون إلى أيامنا هذه حتى بلغت قرابة مائة ، وأول من وضع فيه كتاباً : شيبه بن نصاح المدني (ت ١٣٠هـ) ومن أشهر الكتب المؤلفة فيه ، إيضاح الوقف والابتداء ، لابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) والقطع والائتناف لابن النحاس (ت ٣٣٨هـ) والهداية في الوقف ، لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) والمكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) ومنار الهدى في الوقف والابتداء ، للأشموني ، وغير ذلك من المؤلفات .

من هنا جاءت أهمية الكتابة في هذا الموضوع الشيق ، لا سيما وكثير من قراء القرآن الكريم قد أهملوا ، أو تساهلوا بقواعد هذا العلم اللطيف ، فسمعهم عندما يقرؤون في المآتم ، أو المحافل ، يقفون وقوفاً عجيبة ، يحاولون بها إرضاء الجماهير الهاتفة التي لا علم لها بالوقف ، وأسراره ، وما يترتب عليه من أحكام شرعية ، أو نحوية ، أو بلاغية ، أو تفسيرية .
وقد قمت بتقسيم هذا البحث إلى مقدمة ، وفصلين ، وخاتمة .

الفصل الأول : (الوقف القرآني وأهميته)

المبحث الأول : (تعريف الوقف لغتياً واصطلاحاً) :

في اللغة الوقوف : خلاف الجلوس ، وقف بالمكان وقفة ووقوفاً فهو واقف أي : قائم وساكن ، ووقفته : فعلت به ما وقف ، ووقف القدر : أدامها وأسكنها ، ووقف فلاناً على ذنبه : أطلعه عليه ، ووقف الدار : حبسها ، ومن معاني الوقف - أيضاً - السكوت ، يقال : وقف القارئ على الكلمة وقوفاً ، أي : سكت ، كما يقال : كلمته فوق ، أي : سكت ، ومنها : المعاينة ، يقال : وقف على الشيء أي : عاينه ^(١١) .

وقد وردت مادة { وقف } في أربعة مواضع في القرآن الكريم ^(١٢) :

الأول في قوله تعالى : (وَكَوْتَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذَّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) (الأنعام : ٢٧)

الثاني في قوله تعالى : (وَكَوْتَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ) (الأنعام : ٣٠)

الثالث في قوله تعالى : (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَكَوْتَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضِعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) (سبأ : ٣١) .

الرابع في قوله تعالى : (وَقَفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ) (الصافات : ٢٤)

أما تعريف الوقف في الاصطلاح : فهو عبارة عن قطع الصوت زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة ؛ إما بما يلي الحرف الموقوف عليه ، أو بما قبله لا بنية الإعراض ، ويأتي في رؤوس الآي وأوساطها ، ولا يأتي في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسماً ولا بد من التنفس معه ^(١٣) .

شرح التعريف : خرج بقيد التنفس ، السكت فإنه قطع الصوت زمناً دون زمن الوقف من غير تنفس ، إذ الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة ، و السكت لا يكون معه تنفس ، وخرج بقوله : بنية استئناف القراءة ، القطع ، والمراد به : الانتهاء كالقطع على حزب ، أو ورد ونحوهما ^(١٤) .

الفرق بين الوقف والقطع و السكت : الوقف والقطع و السكت عبارات يطلقها المتقدمون مراداً بها الوقف ، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مقيدة ، وأما المتأخرون وغيرهم من المحققين ففرقوا بينها وجعلوا كلاً منها لغرض خاص :

فالقطع عندهم : عبارة عن قطع القراءة رأساً فهو كالانتهاء ، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة والمنتقل إلى حالة أخرى سوى القراءة ، وهو الذي يستعاذ بعده للقراءة المستأنفة أدباً ، ولا يكون إلا على رأس آية ؛ لأنّ رؤوس الآي في نفسها مقاطع .

والوقف : عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض ، ويكون في رؤوس الآي وأوساطها ولا يأتي في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسماً .

و السكت : عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس تسكت حتى يُظن أنك قد نسيت ما بعد الحرف ، وقال أبو الحسن طاهر بن غلبون وقفة يسيرة ، وقال مكي بن أبي طالب : وقفة خفيفة ، وقال ابن شريح : وقفة^(١٥)

المبحث الثاني : (أهمية الوقف والآثار الواردة في ذلك) :

جاء في الحديث أن أم سلمة - رضي الله عنها- سئلت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : " كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية يقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم يقف ، ثم يقول : الحمد لله رب العالمين ، ثم يقف ، ثم يقول : الرحمن الرحيم ، ثم يقف... " (١٦) وعن قتادة - رضي الله عنه - قال : سئلت أنس - رضي الله عنه - كيف كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : " كانت مداً مداً ، ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الله ، ومد الرحمن ، ومد الرحيم " (١٧) وعن أبي بن كعب - رضي الله عنه - قال : " قال النبي صلى الله عليه وسلم : يا أباي إني أقرئت القرآن فقيل لي : على حرف أو حرفين ، فقال الملك الذي معي : قل : على حرفين ، فقلت على حرفين ، فقيل لي : على حرفين أو ثلاثة ، فقال الملك الذي معي : قل : على ثلاثة ، قلت : على ثلاثة ، حتى بلغ سبعة أحرف ، ثم قال : ليس منها إلا شافئ كافٍ ، إن قلت : سميعاً عليماً ، عزيزاً حكيماً ، ما لم تحتم آية عذاب برحمة ، أو آية رحمة بعذاب " (١٨) وعن عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه أن جبريل - عليه السلام - أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " اقرأ القرآن على حرف " فقال ميكائيل : استزده ، فقال : اقرأ على حرفين ، فقال ميكائيل : استزده ، حتى بلغ سبعة أحرف كل كافٍ شافئ ما لم تحتم آية عذاب بآية رحمة ، أو آية رحمة بآية عذاب " (١٩) وليس معنى هذا أن الإنسان يقرأ كيفما شاء وإنما وفق المتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بيد أنه يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة أو الثواب ، وتفصل مما بعدها إذا كان ذكر العقاب أو النار ، ومن هذا القبيل قوله تعالى : (وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (البقرة : ٨١) فلا توصل بما بعدها (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) (البقرة : ٨٢) وكذلك قوله : (وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ) (غافر : ٦) فلا توصل بما بعدها (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ) (غافر : ٧) وكذا : (يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ) (الشورى : ٨) لا يجوز أن يوصل بقوله : (وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَكِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ) (الشورى : ٨) (٢٠)

وعن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال : " قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقرأ عليّ القرآن ، قال : فقلت يا رسول الله ، اقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال : إني أشتهي أن أسمعه من غيري ، فقرأت النساء حتى إذا بلغت : (فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا) (النساء : ٤١) قال لي : حسبك ، فالتفت إليه فإذا عيناه تذرفان " (٢١)

فهذا الحديث الشريف دليل على الوقف الكافي ؛ لكونه متعلقاً بما بعده لأنه بيان لحالهم حينئذ ، أي : (حينئذ) يود الذين جمعوا بين الكفر وعصيان الأوامر ، أو الكفرة والعصاة في ذلك الموقف أن يدفنوا وتسوى

بهم الأرض ، كالموتى ، أولم يبعثوا ، أولم يخلقوا ، وكانوا هم والأرض سواء ، فما بعده متعلق بما قبله
(٢٢)

وقال الحافظ أبو عمرو الداني : " وهذا دليل على جواز القطع على الوقف الكافي ؛ لأن (شهيدا) ليس من الوقف التام ، وهو متعلق بما بعده معنى لأنّ المعنى : فكيف يكون حالهم إذا كان هذا (يَوْمَئِذٍ يَوْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا) فما بعده متعلق بما قبله والتتام (وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا) (آية : ٤٢) لأنه انقضاء القصة ، وهو آخر الآية الثانية ، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع عليه دونه ، مع تقارب ما بينهما فدل ذلك دلالة واضحة على جواز القطع على الكافي (٢٣)

وعن تميم الطائي عن عدي بن حاتم قال : جاء رجلان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتشهد أحدهما فقال : من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما . ووقف . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " بشس خطيب القوم ، قم أو قال : اذهب (٢٤) فقد كان ينبغي أن يصل كلامه فيقول : ومن يعصهما فقد غوى ، أو يقف على ورسوله فقد رشد .

ففي الخبر دليل واضح على كراهة القطع مع المستبشع من اللفظ المتعلق بما يبين حقيقته ويدل على المراد منه بأنه صلى الله عليه وسلم إنما أقام الخطيب لما قطع على ما يقبح ، إذ جمع بين حال من أطاع ومن عصى ، ولم يفصل بين ذلك ، وإنما كان ينبغي له أن يقطع على قوله : (فقد رشد) ثم يستأنف ما بعد ذلك ، أو يصل كلامه إلى آخره فيقول : (ومن يعصهما فقد غوى) فإذا كان مثل هذا مكروهاً مستبشعاً في الكلام الجاري بين المخلوقين فهو في كلام الله تعالى أشد كراهة واستبشاعاً وتجنبه أولى وأحق . (٢٥)

أما ما ورد عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم من أئمة :

فعن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أنه قال لرجل معه ناقة : أتبيعها بكذا ؟ فقال : لا عافاك الله ، فقال : لا تقل هكذا ، ولكن قل : لا وعافاك الله (٢٦) . وسئل علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - عن قوله تعالى : (وَرَتِّلْ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا) (المزمل : ٤) فقال : " الترتيل : تجويد الحروف ، ومعرفة الوقوف " (٢٧)

وعن القاسم بن عوف البكري قال : " سمعت عبد الله بن عمر يقول : لقد عشنا برهة من دهرنا ، وإن أجدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن ، وتنزل السورة على محمد صلى الله عليه وسلم فتعلم حلالها وحرامها ، وما ينبغي أن يوقف عنده منها ، كما تتعلمون أنتم القرآن اليوم ، ولقد رأينا اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ، ما يدري ما أمره ، ولا زاجره ، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه ، ينثره نثر الدقل " (٢٨)

قال المحقق ابن الجزري بعد ذكره لأثر علي وابن عمر : " ففي كلام علي - رضي الله عنه - دليل على وجوب تعلمه ومعرفته ، وفي كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم . ثم قال : وصح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح ، كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين ، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم ، وأبي عمرو بن العلاء ، ويعقوب

الحضرمي ، وعاصم بن أبي النجود ، وغيرهم من الأئمة ، وكلامهم في ذلك معروف ، ونصوصهم مشهودة في الكتب ، ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المميز أن لا يميز أحداً إلا بعد معرفة الوقف والابتداء" (٢٩)

وروي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قرأ : (وَكَلِمَاتٍ فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةً لِتُبَعَثُمْ الشَّيْطَانَ) (النساء : ٨٣) قال : فانقطع الكلام (٣٠).

وصح عن الشعبي - وهو من أئمة التابعين علما وفقها مقتدى به - أنه قال : "إذا قرأت : (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ) فلا تسكت حتى تقرأ : (وَيَقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) (٣١) وقال الإمام أبو زكريا : "الوقف في الصدر الأول - الصحابة والتابعين - وسائر العلماء مرغوب فيه من مشايخ القراء ، والأئمة الفضلاء ، مطلوب فيما سلف من الأعصار ، واردة به الأخبار الثابتة ، والآثار الصحيحة ففي الصحيحين ... ثم ذكر حديث أم سلمة السالف الذكر" (٣٢) وقال ابن الأنباري : "من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء فيه إذ لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن إلا بمعرفة الفواصل" (٣٣) وقال النكزواني : "باب الوقف عظيم القدر ، جليل الخطر ؛ لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن ، ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلا بمعرفة الفواصل" (٣٤) وقال المحقق ابن الجزري : "ففي معرفة الوقف والابتداء تبين معاني القرآن العظيم ، وتعريف مقاصده ، وإظهار فوائده ، وبه يتهياً الغوص على درره وفوائده" (٣٥) وقال أبو جعفر النحاس : فقد صار في معرفة الوقف والانتناف التفريق بين المعاني ، فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ أن يفهم ما يقرؤه ، ويشغل قلبه به ، ويتفقد القطع والانتناف ، ويحرص على أن يفهم المستمعين في الصلاة وغيرها ، وأن يكون وقفه عند كلام مستغن أو شبيه وأن يكون ابتداءه حسنا ، ولا يقف على مثل : (إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى) (الأنعام : ٣٦) لأن الواقف - هاهنا - قد أشرك بين المستمعين والموتى ، والموتى لا يسمعون ولا يستجيبون ، وإنما أخبر عنهم يبعثون ، فيحتاج القارئ أن ينظر أين يقطع ؟ وكيف يأتنف ؟ فإن من الوقف ما هو واضح مفهوم معناه ، ومنه مشكل لا يدري إلا بسماع وعلم بالتأويل ، ومنه ما يعلمه أهل العلم بالعربية واللغة ، فيدري أين يقطع ؟ وكيف يأتنف ؟ (٣٦) وقال الهذلي : "الوقف حلية التلاوة وزينة القارئ ، وبلاغ التالي ، وفهم المستمع ، وفخر العالم ، وبه يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين ، والنقيضين المتنافيين ، والحكمين المتغايرين" (٣٧) وقال أبو حاتم : "من لم يعرف الوقف لم يعرف القرآن" (٣٨) وعن الحسن بن تميم البزار أنه قال : "صلى أبو حاتم في البصرة ستين سنة بالتراويح وغيرها فما أخطأ يوما ولا لحن يوما ، ولا أسقط حرفا ، ولا وقف إلا على حرف تام" (٣٩) وروي أن عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - كان إذا دخل شهر رمضان قام أول ليلة منه خلف الإمام يريد أن يشهد افتتاح القرآن ، فإذا ختم أتاه - أيضا - ليشهد ختمه ، فقرأ الإمام : (إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِحُونَ) وركع فعا به عمر ، وقال : قطعت قبل تمام القصة : (ولكن لا يشعرون) (٤٠)

المبحث الثالث : (أقسام الوقف) .

ينقسم الوقف في ذاته إلى أربعة أقسام : اختباري ، اضطراري ، انتظاري ، اختياري
القسم الأول : الوقف الاختباري : وهو أن يقف القارئ على كلمة ليست محلاً للوقف عادة ، ويكون
ذلك في مقام الاختبار ، أو التعلیم من أجل بيان حكم الكلمة الموقوف عليها من حيث الحذف والإثبات كما
في كلمة : (الأيدي) (ص : ٤٥) من قوله تعالى : (وَأَذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي
وَالْأَبْصَارِ) فيوقف عليها بالإثبات ، أما في قوله تعالى : (وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ) (ص : ١٧) فيوقف
عليها بالحذف ، أو من حيث التاءات المفتوحة والتاءات المربوطة ، كما في كلمة : (امرأة) من قوله تعالى : (
امْرَأَتُ نُوحٍ وَامْرَأَتُ لُوطٍ) (التحريم : ١٠) فيوقف عليهما بالتاء المفتوحة ، أما في قوله تعالى : (وَإِنَّ امْرَأَةً
خَافَتْ) (النساء : ١٢٨) فيوقف عليها بالهاء حسب الرسم العثماني ، وسمي اختباريا لحصوله إجابة على
سؤال ، أو تعميم متعلم ؛ لأنه ليس محل وقف في العادة ، وحكمه جواز الوقف على أي كلمة طالما كان
ذلك في مقام الاختبار أو التعلیم ، على أن يعود إلى ما وقف عليه فيصله بما بعده إن صلح ذلك ، وإلا فيما
قبله مما يصلح الابتداء به .

القسم الثاني : الوقف الاضطراري : وهو ما يعرض للقارئ أثناء قراءته بسبب ضرورة ، كالعطاس ، أو
ضيق نفس ، أو عجز عن القراءة بسبب نسيان ، أو غلبة بكاء أو بعدن من الأعداء يضطره للوقف على أي
كلمة من الكلمات ، وسمي اضطراريا ؛ لأن سببه الاضطرار الذي عرض للقارئ أثناء قراءته فلم يتمكن
من وصل الكلمة بما بعدها ، وحكمه جواز الوقف على أي كلمة حتى تنتهي الضرورة التي دعت إلى ذلك
، ثم يعود القارئ إلى الكلمة التي وقف عليها فيصلها بما بعدها إن صلح الابتداء بها وإلا فيما قبلها .
القسم الثالث : الوقف الانتظاري : وهو الوقف على الكلمة القرآنية بقصد استيفاء ما في الآية من أوجه
الخلافا حين القراءة بجمع الروايات ، وسمي انتظاريا لما ينتظره الأستاذ من الطالب بشأن تكملته للأوجه
التي وردت في الآية التي يقرأها ، وحكمه : يجوز للقارئ الوقف على أي كلمة حتى يعطف عليها باقي
أوجه الخلافا في الروايات وإن لم يتم المعنى .

القسم الرابع : الوقف الاختياري ، بالياء التحتية : وهو أن يقف القارئ على آخر الكلمة القرآنية باختياره
دون أن يعرض له ما يلجئه للوقف من عذر أو إجابة على سؤال ، وسمي اختياريًا لحصوله بمحض اختيار
القارئ وإرادته ، وحكمه جواز الوقف عليه إلا إذا أوهم معنى غير المعنى المراد ، فيجب وصله كما يجوز
الابتداء بما بعد الكلمة الموقوف عليها إن صلح الابتداء بها ، وإلا فيعود إليها ويصلها بما بعدها إن صلح
ذلك ، وإلا فيما قبلها .

أقسام الوقف الاختياري:

اختلف العلماء - رحمهم الله - في تقسيم الوقف الاختياري إلى أقوال كثيرة متداخلة ومتشابهة إلى حد ما
وسنكتفي بذكر أشهرها وهو ما ذكره الإمام الداني ، والمحقق ابن الجزري من أن الوقف الاختياري ينقسم إلى
أربعة أقسام : (تام ، كاف ، حسن ، قبيح) قال ابن الجزري في بيان هذه الأقسام^(١) :

وبعد تجويدك للحروف	لابد من معرفة الوقوف
والابتداء وهي تقسم إذا	ثلاثة تام وكاف وحسن
وهي لما تم فإن لم يوجد	تعلق أو كان معنى فابتدي
فالتام فالكافي ولفظا فامنعن	إلا رءوس الآي جوز فالحسن
وغير ما تم قبيح وله	يوقف مضطرا ويبدأ قبله

فالتام ، هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ، وأكثر ما يوجد في رءوس الآي وعند انقضاء القصص نحو ، الوقف على : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) والابتداء بقوله : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (الفاتحة: ١) ونحو الوقف على : (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) (الفاتحة: ٣) والابتداء بقوله : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) (الفاتحة: ٤) ونحو : (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (البقرة: ٥) والابتداء بقوله : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) (البقرة: ٦) ونحو : (إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (البقرة: ٢٠) والابتداء بقوله : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ) (البقرة: ٢١) وقد يكون قبل انقضاء الفاصلة نحو : (وَجَعَلُوا أَعْرَاجَهُمْ أَذْنَةً) (النمل: ٣٤) هذا انقضاء كلام بليق ، ثم قال تعالى : (وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ) الآية نفسها ، وهو رأس آية ، وقد يكون وسط آية نحو : (لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي) (الفرقان: ٢٩) وهو تمام حكاية قول الظالم وهو أبي بن خلف ، ثم قال تعالى : (وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا) الآية نفسها وهو رأس آية وقد يكون بعد انقضاء الفاصلة بكلمة نحو : (لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا) (الكهف: ٩٠) آخر الآية وتمام الكلام (كذلك) أي : أمر ذي القرنين كذلك ونحو : (وَأَنْتُمْ لَتَمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ) (الصفافات: ٣٧) رأس الآية (مصبحين) والتمام (وبالليل) لأنه معطوف على المعنى أي : بالصبح وبالليل ، وقد يتأكد الوقف على التام لبيان معنى مقصود وهو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد ، وهذا الذي عبر عنه السجاوندي باللازم ، وعبر عنه بعضهم بالواجب ، فمن ذلك الوقف على قوله تعالى : (وَلَهُمْ يَحْزَنُونَ) (البقرة: ٢٧٤) والابتداء بقوله : (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا) (البقرة: ٢٧٥) لأن وصله بما قبله يقع في محذور ، ومنه الوقف على قوله تعالى : (سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ) (النساء: ١٧١) والابتداء بقوله : (لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) الآية نفسها ؛ لأنه لو وصل لأوهم أن ما بعده صفة له فكان المنفي ولدا موصوفا بأنه يملك السماوات والأرض ، والمراد نفي الولد مطلقا ، ومنه الوقف على قوله : (يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ) (الأنعام: ٢٠) والابتداء بقوله : (الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ) الآية نفسها ؛ لأنه لو وصل لأوهم أن الجملة بعده نعت لأبناء عبد الله بن سلام وأصحابه المؤمنين ، ومنه الوقف على قوله تعالى : (وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) (التوبة: ١٩) والابتداء بقوله : (الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا) (التوبة: ٢٠) ؛ لثلا يوهم أن الذين آمنوا صفة لما قبله ، ومنه الوقف على قوله تعالى : (فَلَا يَحْزَنكَ قَوْلُهُمْ) (يس: ٧٦) والابتداء بقوله : (إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ) الآية نفسها ؛ لثلا يوهم أن ذلك من مقول الكفار ، وسمي هذا الوقف بالتام لتمام معناه وعدم

تعلقه بما بعده لا لفظاً ولا معنى ... (٤٢)

الوقف الكافي : هو الوقف على كلام تام في ذاته متعلق بما بعده في المعنى دون اللفظ نحو : (أم لم تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) (البقرة: ٦) ثم قال : (حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ) (البقرة: ٧) فأخر الآية كلام تام ليس له تعلق بما بعده من جهة الإعراب ، لكن له تعلق من جهة المعنى ؛ لأن قوله : (حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ) إخبار عن حال الكفار ، وقوله : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) (البقرة: ٦) إخبار عن حالهم أيضاً ، وكذا الوقف على فواصل سورة الجن ، والمدثر ، والتكوير ، والانفطار ، والانشقاق ، والشمس وضحاها ، والابتداء بما بعدهن ؛ لأن ذلك كله معطوف بعضه على بعض ، فما بعده كلام مستغن عما قبله لفظاً وإن اتصل معنى ، لكن لا يوقف على الفاصلة التي قبل الجواب لاتصالها به ، وسمي كافياً ؛ للاكتفاء به واستغنائه عما بعده لعدم تعلقه به لفظاً ، وهو أكثر الوقوف الجائزة في القرآن الكريم ، وقد يتفاضل في الكفاية كتفاضل التام نحو : (فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ) (البقرة: ١٠) كاف ، (فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا) أكفى منه ، (يَمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ) (أكفى منهما ، وقد يتأكد الوقف لبيان المعنى المقصود كما تقدم في التام ، فمن ذلك الوقف على قوله تعالى : (وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ) (البقرة: ٨) والابتداء بقوله : (يُخَادِعُونَ) (البقرة: ٩) لأن قوله : (بمؤمنين) منكر ، والجملة بعد المنكر تتعلق به ، فلو وصل صار التقدير : وما هم بمؤمنين مخادعين ، فينتفي الوصف عن الموصوف ، فينتقض المعنى ؛ لأن المراد نفي الإيمان عنهم ، وإثبات الخداع ، ومنه الوقف على قوله تعالى : (زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا) (البقرة: ٢١٢) والابتداء بقوله : (وَالَّذِينَ اتَّقَوْا) الآية نفسها ، وهو مبتدأ ، و(فوقهم) خبره ، ولو وصل صار ظرفاً لـ (يسخرون) أو حالاً لفاعل (يسخر) وبقبحه ظاهر ، ومنه قوله تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) (المائدة: ٧٣) والابتداء بقوله : (وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ) الآية نفسها ؛ لأنه يوهم السامع أنه من النصارى الذين يقولون بالتثليث ، وليس كذلك ، ومنه قوله تعالى : (نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ) (المنافقون: ١) والابتداء بقوله : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ) الآية نفسها ؛ لأنه لو وصل لصار (والله يعلم) من قول المنافقين ، وسمي هذا الوقف بالكافي ؛ للاكتفاء به ... (٤٣)

الوقف الحسن : هو الوقف على كلام تام في ذاته متعلق بما بعده لفظاً ومعنى ، وسمي حسناً ؛ لإفادته فائدة يحسن الوقف عليها ، وينقسم هذا الوقف إلى قسمين القسم الأول : أن يكون في أثناء الآية مثل الوقف على قوله تعالى : (بسم الله) وعلى قوله (الحمد لله) أول الفاتحة ، فهذا كلام يؤدي معنى صحيحاً ، ولكنه متعلق بما بعده لفظاً ومعنى لأن (الرحمن الرحيم) ، (رب العالمين) صفتان للفظ الجلالة ولا يصح فصل الصفة عن الموصوف ، وحكم هذا النوع أنه يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده اتفاقاً لشدة تعلقه بما بعده لفظاً ومعنى ، القسم الثاني : أن يكون رأس آية ويأتي على صورتين :

الأولى : أن يكون الوقف على رأس الآية لا يوهم معنى غير المعنى المراد ، مثل الوقف على قوله تعالى : (

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) أول الفاتحة والوقف على: (لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ) (البقرة: ٢١٩) والوقف على: (يَأْتِيهَا الْمَزْمَلُ) فهذه الوقوف وما مائلها اختلف العلماء فيها إلى ثلاثة مذاهب^(٤٤):

المذهب الأول: يرى أصحابه أنه يحسن الوقف عليه ويحسن الابتداء بما بعده مطلقا؛ لأن الوقف على رءوس الآي سنة وذلك لجيئه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث أم سلمة السابق وهذا رأي أكثر أهل الأداء ومعهم المحقق ابن الجزري.

المذهب الثاني: يرى أصحابه أنه يحسن الوقف عليه ويحسن الابتداء بما بعده إذا كان ما بعده مفيدا لمعنى وإلا فلا يحسن الابتداء به، كقوله تعالى: (لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) (البقرة: ٢٢٠، ٢١٩) فإن (تتفكرون) رأس آية، ولكن لا يفيد ما بعده معنى ومن أجل هذا فلا يحسن الابتداء بما بعده بل يستحب العود إلى ما قبله.

المذهب الثالث: يرى أصحابه أنه يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده مطلقا وأن رؤوس الآي وغيرها عندهم في حكم واحد، وهذا ما ذهب إليه أرباب الوقوف، كالسجواني وصاحب الخلاصة وغيرها.

الصورة الثانية: أن يكون الوقف على رأس الآية يوهم معنى غير المراد، مثل الوقف على قوله تعالى: (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ) (الماعون: ٤) وقد اختلف العلماء فيه على ثلاثة مذاهب: (٥)

المذهب الأول: يرى أصحابه أنه لا يجوز الوقف عليه بل يجب وصله؛ لأن المصلين اسم ممدوح لا يليق به الويل، وإنما خرج من جملة الممدوحين بنعته المتصل به وهو قوله: (الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ) (الآية: ٥) فالوقف عليه لا يجوز إلا في حالة الاضطرار فقط، ومن أصحاب هذا المذهب المحقق ابن الجزري.

المذهب الثاني: يرى أصحابه جواز الوقف على: (فويل للمصلين) والابتداء بما بعده بشرط أن يكون القارئ مستمرا في قراءته ولم يقطعها وينصرف عنها لأنهم يعتبرون الوقف على رءوس الآي سنة ولم ينظروا إلى إيهام ما يترتب على الوقف من فساد المعنى.

المذهب الثالث: يرى أصحابه جواز الوقف على: (فويل للمصلين) ولا يجيزون الابتداء بما بعده بمعنى أن القارئ يقف باعتباره رأس آية ليأخذ نفسه ثم يعود فيصه بما بعده... والراجح من هذه المذاهب ما ذهب إليه ابن الجزري.

القسم الرابع: الوقف القبيح: وهو الوقف على كلام لا يفهم منه معنى لشدة تعلقه بما بعده لفظا ومعنى، كالوقف على (بسم)، وعلى (الحمد)، وعلى (رب)، وعلى (ملك) لخلو الأولين من الفائدة وفضل الأخيرين عن المضاف إليه، وهو المضاف كشيء واحد وهكذا كل ما لا يعرف المراد منه فيقبح في حق القارئ الوقوف عليه، وأقبح من هذا ما يفسد المعنى لإيهامه خلاف المقصود، كقوله تعالى: (وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبوي) (النساء: ١١) إن وقف على (أبويه) لأنه يؤهم أن النصف للبنات

وللأبوين وليس كذلك ، بل البنت لها النصف والأبوان لكل واحد منهما السدس على التفصيل المأخوذ من الآية ، ومثله الوقف على : (إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ) (الأنعام : ٣٦) إن وقف على (الموتى) ؛ إذ يُوهم أنّ الموتى يسمعون وليس كذلك ، بل الموتى يستأنف وسواء جعلته مفعولاً لفعل محذوف يُفسره الفعل المذكور أي : ويبعث الله الموتى ، أو مبتدأ وما بعده خبر ، بل الوقف على (يسمعون) وهو أكفى وقيل : تام ، ومثله : (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) (الأنعام : ٣٨) إن وقف على (جناحيه) لأنه يُوهم نفي وجود ما هو مشاهد ، وهو مكابرة وجحد للضرورة وليس بمراد ، بل المراد تشبيه هذه الحيوان الدابة والطائر ببني آدم في ضبط أحوالها وتقدير أرزاقها وآجالها فهو دليل على كمال قدرة الله وعموم علمه وسعة تدبيره فيكون كالدليل لما قبله وهو أنه قادر على أن ينزل آية فالوقف على (أمثالكم) وهو كاف في غايته ، ومثله الوقف على : (فويل للمصلين) إن وقف عليه لأنه يُوهم أنّ العذاب لكل مصل وليس كذلك ، بل للمصلين الموصفين بما ذكر بعده ، وليس في سورة الماعون وقف إلا على المسكين وهو تام وفي آخرها أمم ، وأقبح من هذا ما أوهم فساد المعنى وفيه سوء أدب مع الله تعالى ، كقوله تعالى : (فَبِهَتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) (البقرة : ٢٥٨) إن وقف على لفظ الجلالة إذ ما فيه من فساد المعنى وسوء الأدب ظاهر لا ينبغي لأحد التفوه به ، بل الوقف على (كفر) أو (الظالمين) وكل منهما أكفى ، ومثله قوله تعالى : (لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى) (النحل : ٦٠) إن وقف على (والله) وقبحه جلي بل الوقف على (السوء) وهو أكفى أو تام أو على (الأعلى) وهو كاف ، ومثله قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِيبُ) (البقرة : ٢٦) بل الوقف على (فما فوقها) وهو أكفى ، وقيل : تام ، ومثل هذا في القبح أو أقبح منه أن يقف على النفي الذي يأتي بعده الإيجاب ، وفي الإيجاب إثبات وصف له جل وعلا ، أو لرسله . عليهم الصلاة والسلام . نحو : (فاعلم أنه لا إله إلا الله) (محمد : ١٩) إن وقف على (إله) وقبحه جلي ، ومثله : (وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ) (آل عمران : ٦٢) إن وقف على (إله) بل الوقف على الجلالة وهو أكفى ، ومثله : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا) (الإسراء : ١٠٥) إن وقف على (أرسلناك) لما يؤدي إليه من نفي رسالته صلى الله عليه وسلم ، بل الوقف على نذيرا وهو تام ... (٤٦)

* **تنبیه:** ليس كل ما يتعسف به بعض المعربين ، أو يتكلفه بعض القراء ، أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضي وقفاً أو ابتداءً ينبغي أن يعتمد الوقف عليه ، بل ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأوجه ، وذلك نحو الوقف على : (وَارْحَمْنَا أَنْتَ) (البقرة : ٢٨٦) والابتداء : (مَوْلَانَا فَانصُرْنَا) على معنى النداء ، ونحو : (ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ) (النساء : ٦٢) ثم الابتداء : (يَا اللَّهُ رَبَّنَا) ونحو : (وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ) (لقمان : ١٣) ثم الابتداء : (يَا اللَّهُ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) على معنى القسم ، ونحو : (فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ) (البقرة : ١٥٨) ويتدنى : (عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا) ونحو : (

فَانْتَمَنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرُمُوا وَكَانَ حَقًّا (الروم : ٤٧) ويتدئ : (عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) بمعنى واجب أو لازم ، ونحو الوقف على : (وَهُوَ اللَّهُ) والابتداء (فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ) وأشد قبحا من ذلك الوقف على (فِي السَّمَاوَاتِ) والابتداء : (فِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرِّكُمْ وَجَهْرَكُمْ) (الأنعام : ٣) ... ومن ذلك تعسف بعضهم إذا وقف على (وما تشاءون إلا أن يشاء) (التكويد : ٢٩) ويتدئ : (الله رب العالمين) ويبقى (يشاء) بغير فاعل فإن ذلك وما أشبهه تمحل وتحريف للكلم عن مواضعه ويعرف ذلك من خلال السياق^(٤٧)

❖ الوقف على آخر الكلم :

من المعلوم أن الحرف المتحرك إذا وقف عليه لا تخلو حركته من أن تكون ضمًا ، أو رفعًا ، أو فتحًا ، أو نصبًا أو كسرا ، أو جرا ، فإن كانت ضمًا أو رفعًا جاز الوقف عليه بالسكون ، والروم ، والإشمام ، وإن كانت كسرا أو خفضًا جاز الوقف عليه بالسكون والروم ، ولم يجز الإشمام ، وإن كانت فتحًا أو نصبًا وليس معهما تنوين كان الوقف بالسكون لا غير ، ولم يجز الروم والإشمام ، وذهب سيبويه وغيره من النحويين إلى جواز الروم في المفتوح والمنصوب ولم يقرأ به أحد^(٤٨)

وحقيقة الوقف على آخر الكلم : لا يخرج في الغالب عن هذه الخمسة الأنواع : (الإسكان ، الروم ، الإشمام ، الحذف ، الإبدال) وهذا تفصيلها :

فأما الإسكان : فهو الأصل في الوقف على الكلم المتحركة وصلا ، لأن معنى الوقف الترك والقطع من قولهم وقفت عن كلام فلان ، أي تركته وقطعته ، ولأن الوقف أيضا ضد الابتداء فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص الوقف بالسكون ، فهو عبارة عن تفرغ الحرف من الحركات الثلاث وذلك لغة أكثر العرب ، وهو اختيار جماعة من النحاة وكثير من القراء^(٤٩) والوقف : يكون في المعرب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ، وفي المبني مضموما ومفتوحا ومكسورا ، وفي المخفف والمشدد والمهموز وغيره ، وسواء سكن ما قبل الحرف الموقوف عليه أو تحرك^(٥٠)

وأما الروم : وهو كما قال صاحب التيسير : "تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها فتسمع لها صوتاً خفياً يدركه الأعمى بحاسة سمعه"^(٥١) هذا الصوت يسمعه القريب المصغي دون البعيد ، والمراد بالبعيد الأعم من أن يكون حقيقة أو حكماً فيشمل الأصم والقريب إذا لم يكن مصغياً^(٥٢)

قال الشاطبي - رحمه الله - :

ورومك إسماع المحرك واقفاً بصوت خفي كل دان تَوَلَا^(٥٣)

قال ابن القاصح في شرح هذا البيت : " هو أن يسمع الحرف المحرك احترازاً من الساكن في الوصل نحو : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) (الإخلاص : ٣) فلا روم في هذا وشبهه ، وإنما يكون الروم في المحرك في حال الوصل ، فرومه في الوقف بأن تسمع كل من دان ، أي قريب منك ذلك المحرك بصوت خفي ، أي ضعيف ، يعني أن

تضعف الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها ، فتسمع لها صوتاً خفياً يدركه الأعمى بحاسة سمعه ، وقوله تنولا : أي تنوله منك وأخذه عنك " (٥٤)

والروم لا يكون إلا مع القصر في حالة الوقف فقط ، ويدخل في المجرور والمرفوع من المعربات نحو : (الرحيم) ، (نستعين) وكذا المكسور والمضموم من المبنيات نحو : (هؤلاء ، ومن حيث) ولا بد مع الروم من حذف التنوين ؛ لأنّ التنوين المجرور أو المرفوع يحذف في حالة الوقف ، ولم يقع الروم في وسط الكلمة إلا في موضع واحد هو قوله تعالى : (مَالِكٌ لَا تَأْمَنُ) بسورة يوسف (آية : ١١) .

وقد عبّر الإمام الشاطبي عن الروم في هذا الموضع بالإخفاء. أي إخفاء حركة النون الأولى يعني بإظهار واختلاس حركتها حيث قال : وتأمنا للكل يخفى مفعلا والروم والاختلاس يشتركان في تبعيض الحركة إلا أنّ الروم يخالفه فلا يكون في المفتوح والمنصوب على الأصح وهو رأي جميع القراء باستثناء سيويه فقد أجازاه فيهما وإلى ذلك يشير الإمام الشاطبي بقوله :

ولم يره في الفتح والنصب قارئ وعند إمام النحو في الكل أعملا " (٥٥)

النوع الثالث : الإشمام وهو : ضم الشفتين بعيد الإسكان للحرف إشارة إلى الضم مع بعض انفراج بينهما ليخرج منه النفس ولا بد من اتصال ضم الشفتين بالإسكان ، فلو تراخى صار تسكيناً مجرداً عن الإشمام (٥٦)

قال الإمام الشاطبي :

والإشمام إطباق الشفاه بعيد ما يُسْكَن لا صوتٌ هناك فيصَحَلَا " (٥٧)

قال ابن القاصح في شرح هذا البيت : " أخبر أنّ الإشمام هو أن تطبق شفتيك بعد تسكين الحرف ، فيدرك ذلك بالعين ، ولا يسمع وهو معنى قوله : لا صوت هناك . ومعنى فيصَحَلَا : صحل صوته بكسر الحاء ، يصحل بفتحها إذا صار أبح ، يعني إذا كانت فيه بجوحة لا يرتفع الصوت معها فكأنه شبه إضعاف الصوت في الروم بذلك " (٥٨) والإشمام لا يكون إلا في المضموم والمرفوع فقط (٥٩) فالمضموم نحو : (من قبلُ ، ومن بعدُ ، ويا جبالُ) والمرفوع نحو : (الله الصمدُ ، ولا يصيبهم ظمأُ ، ونستعينُ) وإتما اختص بهما لأنّ معناه . وهو ضم الشفتين . إتما يناسب الضمة لانضمام الشفتين عند النطق بهما دون الفتحة والكسرة لخروج الفتحة بانفتاح والكسرة بالخفاض ، ولأنّ إشمام المفتوح والمكسور يوهم ضمهما في الوصل (٦٠)

قال الإمام السيوطي : " وفائدة الروم والإشمام بيان الحركة الأصلية التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه ؛ ليظهر للسامع في الروم وللناظر في الإشمام كيف تلك الحركة وحينئذ فلا روم ولا إشمام في الخلوة " (٦١)

***تنبيه هام** : الإشمام يطلق على أربعة أنواع (٦٢) :

أحدها : ضمّ الشفتين بعد إسكان الحرف عند الوقف لكل القراء . وقد تقدم ذكره

وثانيها: إخفاء الحركة بين الحركة والساكن كما في قوله: (لا تأمناً) عند الكل

وثالثها: خلط حرف بحرف ؛ كخلط الصاد بالزاي في نحو: (الصراط) لمن يشمها

ورابعها: خلط حركة بحركة أخرى كخلط الكسرة بالضمة في نحو: (قبل ، وغيض وجيئ) لمن يُشمهما

النوع الرابع: الوقف بالحذف ، ويكون في أربعة أشياء ^(١٣) :

أحدهما: تنوين المرفوع والمجرور . **الثاني:** صلة هاء الضمير وهي الواو والياء ، الثالث : صلة ميم الجمع

. الرابع : الياءات الزوائد . فإذا حذفت هذه كلها سكن الحرف الذي قبل المحذوف ووقف عليه بالسكون

فهذا الوجه إذن يرجع إلى السكون

النوع الخامس : الإبدال ، ويكون في موضعين : أحدهما : المنصوب المنون نحو: (غفوراً رحيماً) فيبدل

من تنوينه ألف في الوقف ، وكذلك تبدل نون التوكيد الحفيفة بعد الفتح ألفاً في : (ليكوناً ، ولنسفعاً) ،

وكذلك نون إذا في نحو: (إذا لأذقناك) الثاني : تاء التأنيث المتصلة بالأسماء نحو: (الجنتة ، والرحمة ،

والموعظة) فيبدل من التاء هاءً ويوقف عليها ساكنة ، فإن كانت هاء التأنيث منونة حذفت تنوينها وأبدل منها

هاء ، فهذا الوجه يرجع إلى السكون أيضاً ^(١٤)

❖ علامات الوقف المصطلح عليها في: (المصحف الشريف) ^(١٥)

م : علامة الوقف اللازم ، نحو: (إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ) (الأنعام : ٣٦) .

لا : علامة الوقف المنوع ، نحو: (الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) (النحل : ٣٢) .

ج : علامة الوقف الجائز جوازاً مستوي الطرفين ، نحو: (نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْنَةٌ آمَنُوا

بِرَبِّهِمْ) (الكهف : ١٣) .

صلى : علامة الوقف الجائز مع كون الوصل أولى ، نحو: (وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ

وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِيُخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (الأنعام : ١٧) .

قلى : علامة الوقف الجائز مع كون الوقف أولى ، نحو: (قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا

تُمَارٍ فِيهِمْ) (الكهف : ٢٢) .

.. .. : علامة تعانق الوقف بحيث إذا وقف على أحد الموضعين لا يصح الوقف على الآخر ، نحو: (

ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) (البقرة : ٢) .

الفصل الثاني : (صلة الوقف بالعلوم الأخرى) وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : (صلة الوقف بعلم النحو) :

علم النحو في اصطلاح النحويين : هو قواعد يعرف بها أحوال أواخر الكلمات العربية التي حصلت

بتركيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء وما يتبعها ^(١٦) وصلته بالوقف القرآني وثيقة جداً ؛ لأن القرآن

الكريم نزل بلسان عربي مبين ، فالوقف على قراءة يعطينا معنى وعلى قراءة أخرى يعطينا معنى آخر ، وقد

يكون المعنى حسناً ، وقد يكون قبيحاً حسب نوعية الوقف وهكذا تتنوع المعاني من (حسن ، وقبح)

بحسب تنوع الوقوف القرآنية ، قال الإمام أحمد بن مجاهد : " لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات ، عالم بالتفسير والقصص وتخليص بعضها من بعض ، عالم باللغة التي نزل بها القرآن الكريم ، وكذا علم الفقه " (١٧) والذي قرره علماء النحو : " أنه لا يوقف على الصفة دون الموصوف ، ولا على المبتدأ دون الخبر ، ولا على المضاف دون المضاف إليه ، ولا على الفعل دون الفاعل ، ولا على الفاعل دون المفعول ، ولا على المؤكّد دون المؤكّد ، ولا على الظرف دون ما عمل فيه ، ولا على المعطوف عليه نسقاً أو بياناً دون المعطوف ، ولا بين الموصول وصلته ؛ لأنّ الموصول مع الصلة بمنزلة اسم واحد ، ولا على المبدل منه دون البديل ولا على أحد مفعولي ظننت ، ولا على اسم إنّ وأخواتها دون خبرها ، ولا على خبر إنّ وأخواتها دون اسمها ، ولا على خبرها دون اسمها ، ولا على التمني ، والشرط ، والاستفهام ، والأمر ، والنهي ، دون أجوبتها ، ولا على القسم دون جوابه ، ولا على حرف دون ما دخل عليه ، ولا على المستثنى منه دون المستثنى ... " (١٨)

وهذه الأمثلة تبين الصلة الوثيقة بين الوقف وعلم النحو:

قوله تعالى : (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ❖ صِبْغَةَ اللَّهِ) (البقرة : ١٣٧ ، ١٣٨) فالوقف على : (السميع العليم) تام إذا نصبت (صبغة) على الإغراء بتقدير : الزموا صبغة الله ، أي : دين الله ، وهو قول الكسائي ، وإن نصبت على البديل من قوله : (بل ملة إبراهيم) (١٣٥) لم يتم الوقف على (العليم) وهو قول الأخفش (١٩)

قوله تعالى : (... وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا) {آل عمران : ٧} فالوقف تام على لفظ الجلالة ، على أنّ ما بعده مستأنف ، وهو قول ابن عباس ، وعائشة ، وابن مسعود وغيرهم ، وقد كان ابن عباس يقرأ : (وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم أمنا به) وكذا رواه ابن جرير عن عمر بن عبد العزيز ، ومالك بن أنس أنهم يؤمنون به ولا يعلمون تأويله ، ومن القراء من يقف على قوله : (والراسخون في العلم) وتبعهم كثير من المفسرين ، وأهل الأصول ، وقالوا : الخطاب بما لا يفهم بعيد ، ومن العلماء من فصل في هذا المقام فقال : التأويل يطلق ويراد به في القرآن معنيان : أحدهما : التأويل بمعنى : حقيقة الشيء وما يؤول أمره إليه ومنه قوله تعالى : (وَقَالَ يَا أَيُّهَا هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ) (يوسف : ١٠٠) وقوله : (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ) (الأعراف : ٥٣) أي : حقيقة ما أخبروا به من المعاد ، فإن أريد بالتأويل هذا فالوقف على الجلالة ؛ لأنّ حقائق الأمور وكنهها لا يعلمها على الجلية إلا الله عز وجل ، ويكون قوله : (والراسخون في العلم) مبتدأ ، وخبره : (يقولون أمنا به) وإن أريد بالتأويل المعنى الآخر ، وهو التفسير والبيان للشيء ، كقوله : (نبئنا بتأويله) أي : بتفسيره ، فإن أريد به هذا المعنى فالوقف على : (والراسخون في العلم) لأنهم يعلمونه ، ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار ، وإن لم يحيطوا علماً بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه وعلى هذا فيكون قوله : (يقولون أمنا به) حال ... (٢٠)

قوله تعالى : (وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشَاتٌ كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ) (الأنعام : ١٤٢) فالوقف كافٍ إذا نصبت : (ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ) يا ضمار : (وأنشأ) وهو قول الكسائي والفراء ، وتقديره : كلوا لحم ثمانية أزواج ، وهو قول الأخفش ، وإن نصبت على البدل من قوله : (حمولةً وفرشاً) أو جعل بدلاً مما على الموضع في قوله : (مما رزقكم الله) لم يكف الوقف على : (مبین) لأن ما بعده متعلق بما قبله ، وهو قول أبي إسحاق الزجاج^(٧١)

قوله تعالى : (أَوْلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ) (الأعراف : ١٨٤) قال ابن عطية : "الآية تقرير يقارنه توبيخ للكفار ، والوقف على قوله : (أولم يتفكروا) ثم ابتداء القول بنفي ما ذكره فقال : (ما بصاحبهم من حِنَّةٍ) أي : بمحمد صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل المعنى : أولم يتفكروا أنه ما بصاحبهم من حِنَّةٍ ، وسبب نزول هذه الآية فيما روي : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صعد ليلا على الصفا فجعل يدعو قبائل قريش ، يا بني فلان ، يا بني فلان ، يحذرهم ويدعوهم إلى الله ، فقال بعض الكفار حين أصبحوا : هذا مجنون بات يصوت حتى الصباح فنفى الله - عز وجل - ما قالوه من ذلك في هذا الموطن المذكور^(٧٢) ولو لم يتم الوقف على : (يتفكروا) لظن أنها موصولة فاختلف المعنى . كذلك في قوله تعالى : (...يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ) (البقرة : ١٠٢) فالوقف على (السحر) كاف على أن (ما) بعده نافية ، ولو وصلنا لكان المعنى : يعلمون الناس السحر والذي أنزل على الملكين فتكون (ما) موصولة فيختلف المعنى أيضاً^(٧٣)

قوله تعالى : (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ❖ قِيَمًا) (الكهف : ١ ، ٢) اختلف القراء في الوقف على قوله تعالى : (ولم يجعل له عوجاً) فكان نافع ، وعاصم ، ويعقوب يقفون على (عوجاً) لأنه رأس آية ، ثم يتدثون : (قيما) بتقدير : ولكن أنزله ، أو جعله قِيَمًا ، وخالفهم جماعة منهم الأخفش ، وأبو حاتم ، قال أبو حاتم : (عوجاً) رأس آية ، والتمام (قيما) وكذا قال أحمد بن جعفر ، وأبو محمد القتيبي ، وجعلوه على التقديم والتأخير ، والمعنى عندهم : الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قِيَمًا ولم يجعل له عوجا ملتبسا ، وقال مجاهد : هو على التقديم والتأخير ، أي : الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قِيَمًا ولم يجعل له عوجا^(٧٤) أما من حيث إعراب (قيما) فمنهم من قال : هو حال من الكتاب وهو مؤخر عن موضعه أي : أنزل الكتاب قيما ، قالو وفيه ضعف ؛ لكونه يلزم التفريق بين بعض الصلة وبعض لأن قوله تعالى : (ولم) معطوف على أنزل ، وقيل : (قيما) حال ، (ولم يجعل) حالاً أخرى ، ومن النحاة من قال : إن (قيما) منصوب بفعل محذوف تقديره : (جعله قيما) فهو حال - أيضا. من الباء في (ولم يجعل) والحال مؤكدة ، وقيل : منتقلة^(٧٥) .

قوله تعالى : (وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ...)

(الحج: ٧٨) فالوقف على: (من حرج) تام، وقيل: كافٍ، عند من نصب الـ(ملة) بفعل محذوف تقديره: اتبعوا ملة أبيكم إبراهيم، وجعل الضمير في: (هو سَمَّكُمْ) لله تعالى بتقدير: الله سَمَّكُمْ المسلمين من قبل يعني في الكتاب الأول، أما عند الفراء فلا يجوز الوقف على: (من حرج) لأن التقدير عنده: كملة أبيكم، فهو منصوب على تقدير حذف الكاف، فالكلام متصل بعضه ببعض، والوقف يكون على قوله: (هو سَمَّكُمْ المسلمين من قبل وفي هذا) يعني في القرآن الكريم، وهذا قول عامة المفسرين، وقد انتقد أبو جعفر النحاس على الفراء؛ لأن حذف الكاف لا يوجب النصب، وقد أجمع النحويون أنه إذا قيل: زيد كالأسد ثم حذفت الكاف لم يجز النصب، وأيضاً فإن قبله (اركعوا واسجدوا) (آية: ٧٧) فالظاهر أن يكون هذا على الأمر، أي: اتبعوا ملة أبيكم إبراهيم^(٧٦).

قوله تعالى: (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ❀ رَسُولٌ) (البينة: ١، ٢) الوقف على: (البينة) كافٍ إذا رفع (رسول) على أنه خير لابتداء محذوف تقديره: هي رسول، فإن رفع (رسول) على البدل من (البينة) كافياً؛ لعدم جواز الفصل بين البدل والمبدل منه^(٧٧).

المبحث الثاني: (صلة الوقف بعلم التفسير):

التفسير في اللغة: هو الإيضاح والتبيين ومنه قوله تعالى: (وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا) (الفرقان: ٣٣) وفي الاصطلاح: علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية^(٧٨) وقال أبو حيان الغرناطي: التفسير علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمت لذلك^(٧٩) وهو العلم الموضح لمعاني القرآن الغامضة، وكشف أسراره الغائبة، وبينه وبين الوقف القرآني صلة كبيرة لا تجهل، فكم من آية قرآنية لا يظهر معناها الحقيقي (مراد الله تعالى) إلا من خلال معرفة أماكن الوقوف وإلا كان المعنى باطلاً، أو قبيحاً، أو ضعيفاً؛ لأن الوقف يكون تاماً على تفسير، غير تام على تفسير آخر، حسناً على تفسير، قبيحاً على تفسير آخر وهكذا.

وهذه الأمثلة توضح الصلة الوثيقة بين الوقف وعلم التفسير:

قوله تعالى: (قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ) (المائدة: ٢٦) فمن وقف من القراء على قوله: (فإنها محرمة عليهم) كان المعنى: أنها محرمة عليهم أبداً، ومن وقف على: (فإنها محرمة عليهم أربعين سنة) كان المعنى: أنها محرمة عليهم هذه المدة فقط ثم يدخلونها، أي: من بقي منهم، فإن الكثير منهم هلكوا في التيه ورجح هذا القول الإمام الطبري في تفسيره. قال الإمام القرطبي: (أربعين) ظرف زمان للتيه في قول الحسن و قتادة، قالوا ولم يدخلها أحد منهم، فالوقف على هذا على قوله: (قال فإنها محرمة عليهم) وقال الربيع بن أنس وغيره: إن (أربعين سنة) ظرف للتحريم فالوقف على هذا على: (أربعين سنة) فعلى الأول: إنما دخلها أولادهم، قاله ابن عباس

، ولم يبق منهم إلا يوشع بن نون، و كالب بن يوقنا، فخرج منهم يوشع بذرياتهم إلى تلك المدينة وفتحوها، وعلى الثاني: فمن بقي منهم بعد أربعين سنة دخلوها^(٨٠)

قوله تعالى: (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا إِذِ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السَّغْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (التوبة: ٤٠) فمن وقف من القراء على قوله: (فأنزل الله سكينته عليه) جعل الباء في: (عليه) لأبي بكر الصديق - رضي الله عنه - لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم تنزل السكينة معه، فإن جعلت الباء للنبي صلى الله عليه وسلم لم يكف الوقف على: (عليه) لعدم جواز الفصل بين المتعاطفين، وأما الباء في: (وأيده بجنود لم تروها) فللنبي صلى الله عليه وسلم^(٨١)

قوله تعالى: (تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا) (الأحزاب: ٤٤) فالوقف على: (سلام) تام إذا جعلت الباء في: (يلقونه) للملك الموت، وكذا إن جعلت للمؤمن بمعنى أن الملائكة يدخلون عليهم من كل باب الموت وكذا إن جعلت للمؤمنين في الجنة تحييتهم الملائكة لقوله: (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب ❖ سلام عليكم) (الرعد: ٢٣، ٢٤) فإن جعلت الباء قي: (يلقونه) لله عز وجل كفى الوقف على: (سلام) ولم يتم، والتمام على: (أجرًا كريمًا) (آية: ٤٤)^(٨٢)

قوله تعالى: (قَالَ لَا تَرْيِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) (يوسف: ٩٢) فمن وقف من القراء على: (لا تريب عليكم) وابتدأ: (اليوم يغفر الله لكم) كان المعنى: اليوم يغفر الله لكم ذنبكم، وفي هذا حكم على مغفرة الله، ومن وقف من القراء - وهم الأكثرية - على: (لا تريب عليكم اليوم) وابتدأ: (يغفر الله لكم) كان المعنى: على جهة الدعاء والتضرع وهو الصحيح والأرجح والأليق، وهذا تأويل ابن إسحاق والطبري (واليوم) ظرف، وعلى هذا فالعامل فيه ما يتعلق به (عليكم) تقديره: لا تريب ثابت أو مستقر عليكم اليوم^(٨٣)

قوله تعالى: (وَلَقَدْ هَمَّتْ يَوْ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ) (يوسف: ٢٤) فمن وقف من القراء على: (ولقد هممت به) فقد تم الكلام هنا، وجواب (لولا) في قوله: (وهم بها) ويكون المعنى: لولا أن رأى البرهان لهم، أي: فلم بهم - عليه السلام - ومن وقف على: (ولقد هممت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه) فقد أشرك يوسف عليه السلام في الهم، على اختلاف المفسرين في معناه قال أبو حيان الغرناطي: "طول المفسرون في تفسير هذين الهمين ونسب بعضهم ليوسف ما لا يجوز نسبه لأحد الفساق، والذي اختاره أن يوسف - عليه السلام - لم يقع منه هم البتة، بل هو منفي لوجود رؤية البرهان، كما تقول: لقد قارفت لولا أن عصمك الله... والتقدير هنا: لولا أن رأى برهان ربه لهم بها، فكان موجداً لهم على تقدير انتفاء رؤية البرهان لكنه وجد رؤية البرهان فانتهى الهم..."^(٨٤)

قوله تعالى: (وَلَا يَحْزَنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا) (يونس: ٦٥) فالوقف هنا على: (قولهم) ثم

الاستئناف: (إنّ العزة لله) حتى لا يكون المعنى: أنّ العزة وما بعده من مقول الكفار، فمقولهم: المقصود به جحودهم، واستهزاؤهم، وخداعهم وجملة: (إنّ العزة لله جميعاً) جملة مستأنفة لا علاقة لها بما قبلها^(٨٥)

قوله تعالى: (وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ ...) (غافر: ٢٨) فمن وقف من القراء على قوله: (وقال رجل مؤمن) فقد جعل الرجل من غير آل فرعون، ولكنه كتم الإيمان عنهم، وهذا قول أحمد بن مجاهد المقرئ البغدادي، ومحمد بن جرير المفسر المشهور، ومن قال: كان من آل فرعون. بيد أنه كتم إيمانه. فقد وقف على قوله: (وقال رجل مؤمن من آل فرعون). قال السدي: كان ابن عمّ فرعون، وقال الحسن البصري: كان من بني إسرائيل^(٨٦).

قوله تعالى: (وَتَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ ❖ أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ولا يكادُ يبين) (الزخرف: ٥١، ٥٢) فمن القراء من اعتبر أنّ الكلام قد انقطع عند: (أفلا تبصرون ❖ أم) و(أنا خير من هذا الذي هو مهين) كلام جديد، (وأم) هنا لها تقديران: أحدهما: أن تكون زائدة، والثاني: أن يكون المعنى: أفلا تبصرون أم تبصرون ثم حذف الثاني لدلالة الأول عليه، وذهب القراء إلى أنّ (أم) بمعنى: (بل) كقوله تعالى في سورة السجدة: (أم يقولون افتراه) (آية: ٣) أي: بل يقولون، وكقول العرب: إنّها لإبل أم شاء، أي: بل شاء، فعلى هذا القول يكون التمام على: (أفلا تبصرون) لأنّ أم منقطعة مما قبلها^(٨٧).

المبحث الثالث: (صلة الوقف بعلم القراءات):

علم القراءات: "هو العلم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم واختلافها معزواً لناقله"^(٨٨) أو: "هو العلم الذي يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب، والحذف والإثبات، والتحرك والإسكان، والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق، والإبدال من حيث السماع"^(٨٩) وصلة هذا العلم بالوقف القرآني لا تخفى على قارئ ولو كان مبتدئاً، فقد يكون الوقف تاماً على قراءة، وغير تام على قراءة أخرى، وحسناً على قراءة، وقيحاً على أخرى، ولعلماء هذا الفن مذاهب مختلفة في مراعاة محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى، فالإمام نافع كان يراعي محاسن الوقف والابتداء، كما جاء النص عنه، وابن كثير كان يقف على قوله تعالى: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) (آل عمران: ٧) وعلى قوله: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ) من قوله تعالى: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهُمَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) (الأنعام: ١٠٩) وعلى قوله تعالى: (إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ) من قوله تعالى: (وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلَجِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ) (النحل: ١٠٣) ولم يبال بعدها وقف أم لم يقف، قال ابن الجزري: وهذا يدل أنّ كان يقف حيث ينقطع نفسه، وفي رواية أخرى عنه أنّه كان يراعي الوقف على رؤوس الآيات مطلقاً ولا يعتمد في أوساط الآي وقفا سوى الثلاثة المتقدمة، وأبو عمرو البصري: يعتمد الوقف

على رؤوس الآي، وقال أبو الفضل الرازي : كان يراعي حسن الوقف ، وقال الخزاوي : كان يراعي حسن الابتداء ، وأما حمزة فكان يقف عند انقطاع النفس ؛ لأن قراءته التحقيق والمد الطويل فلا يبلغ التمام ولا الكافي ، أو لأن القرآن عنده كالسورة الواحدة ، والباقون من القراء كانوا يراعون حسن الوقف والابتداء كما روي عنهم^(٩٠)

وهذه الأمثلة تبين الصلة الوثيقة بين الوقف و علم القراءات :

قوله تعالى : (اللَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ...) (البقرة : ٢٨٤) قرأ عاصم وابن عامر برفع (يغفر ويعذب) وقرأ الباقون بجزمهما^(٩١) فعلى قراءة الرفع يتم المعنى عند (يحاسبكم به الله) ثم يستأنف بما بعدها فيرفع الفعلين ، فالله يغفر ويعذب ، فيكون جملة من ابتداء وخبر ، معطوفة على جملة من فعل وفاعل ، وعلى قراءة الباقيين فلا يتم المعنى إلا عند (ويعذب من يشاء)^(٩٢)

قوله تعالى : (وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ...) (البقرة : ١٢٥) قرأ نافع وابن عامر بفتح خاء (واتخذوا) وقرأ البقية من القراء بخصفها^(٩٣) فمن قرأ بالخصف ، فالوقف تام على : (أمنا) ، أما من قرأ بفتحها فلا يجوز له الوقف ؛ لأن الاتخاذ بصيغة الفعل الماضي إخبار عن الناس ، فالكلام معطوف على ما قبله و متصل به والوقف حينئذ يكون على (مصلى)^(٩٤)

قوله تعالى : (الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ...) (البقرة : ١٩٧) .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو : (فلا رفث ولا فسوق) بالرفع والتنوين فيهما ، وقرأ بقية السبعة بالنصب من غير تنوين ولا خلاف في قوله : (ولا جدال)^(٩٥) فمن قرأ برفع الاسمين ، فالوقف كافٍ عليهما و (لا) بمعنى (ليس) فارتفع الاسم بعدها ؛ لأنه اسمها ، والخبر محذوف تقديره : فليس رفث ولا فسوق في الحج ، ثم يكون : (ولا جدال في الحج) مستأنفاً في موضع رفع بالابتداء ، وخبره الجار والمجرور ، أما من نصب الأسماء الثلاثة فلا يجوز له الوقف على ذلك لتعلق الأسماء بعضها ببعض بالعطف ، فوجه هذه القراءة أنه أتى ب (لا) للنفي لتدل على النفي العام ، فنفي جميع الرفث وجميع الفسوق ، كما تقول : لا رجل في الدار ، فتنفي جميع الرجال

أما الوقف على : (ولا جدال في الحج) فكافٍ على كلا القراءتين^(٩٦) .

قوله تعالى : (وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ ...) (آل عمران : ٤٩) قرأ نافع بكسر همزة : (إني أخلق) وقرأ بقية السبعة بفتحها^(٩٧) فعلى قراءة الفتح لا يجوز الوقف قبلها ولا يبدأ بها ؛ لأنها في موضع جر بدلا من قوله : (بآياته) فلا يُقطع من ذلك ، أما على قراءة الكسر فيجوز الوقف قبلها والابتداء بها ، هذا إذا قطعها مما قبلها واستأنفها ، فإن جعلها تفسيرا للآية لم يقف قبلها ولا يبدأ بها لتعلقها بها تعلق الصفة بالموصوف من جهة

البيان (٩٨)

قوله تعالى : (وَكَتَبْنَا فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ) (المائدة : ٤٥) قرأ الكسائي : (والعينُ بالعينِ) وما بعده بالرفع ، ورفع ابن كثير ، وابن عامر ، وأبو عمرو البصري : * (الجروحُ) فقط ، وقرأ بقية القراء كل ذلك بالنصب ^(٩٩) فمن قرأ برفع الخمسة الألفاظ (العين والأنف والأذن والسن والجروح) وهو الكسائي فالوقف التام عند (أن النفس بالنفس) وتكون (والعين بالعين) ابتداء حكم في المسلمين ، وما قبله حكم خاص بالتوراة وتعضده هذه الآية : (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا يَغْيِرُ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا) (المائدة : ٣٢) ومن رفع (الجروحُ) فقد عطفه على ما قبله إن كان يقرأ برفع ما قبله كالكسائي وإن كان يقرأ بنصب ما قبله وهم نافع ، وعاصم ، وحزمة فالوقف التام على (والسن بالسن) وتكون (الجراحُ) مقطوعة مما قبلها ، مرفوعة على الابتداء ، و (قصاصُ) الخبر ، ويكون المعنى : أن (الجروح) - أيضا - مما لم يكتب على بني إسرائيل في التوراة ، إنما هو استئناف شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ^(١٠٠) .

قوله تعالى : (يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ) (الأعراف : ٣٦) قرأ نافع وابن عامر والكسائي بنصب (لباس) وقرأ الباقر برفعها ^(١٠١) وعلى قراءة الرفع ، فالوقف كافٍ على (وريشاً) . (ولباسُ) مرفوع بالابتداء ، و (ذلك) نعت أو بدل منه أو عطف بيان و (خير) خبر ل (لباس) أما من قرأ (لباس) بالنصب لم يقف على (وريشاً) لأن ما بعده معطوف على قوله (لباساً) والتقدير : أنزلنا لباساً وأنزلنا لباس التقوى ، فالكلام متصل بعبءه بعض فلا يوقف عليه ^(١٠٢)

قوله تعالى : (أَلَمْ يَكُنْ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ❖ اللَّهُ الَّذِي ...) (إبراهيم : ١ ، ٢) قرأ نافع ، وابن عامر برفع لفظ الجلالة ، وقرأ الباقر بجرها ^(١٠٣) فمن قرأ بالرفع فعلى الاستئناف والابتداء ، وحينئذ يتم الوقف على (الحميد) لانقضاء الكلام وعدم تعلقه بما بعده ، ومن قرأ بخفض الجلالة فعلى البدل من (العزيز) وحينئذ لا يجوز له الوقف على (الحميد) لاتصال الكلام بعبءه بعض ، ولعدم جواز الوقف على المبدل منه دون البدل ^(١٠٤)

قوله تعالى : (ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ) (مريم : ٣٤) قرأ عاصم وابن عامر بنصب لام (قول) وقرأ الباقر برفعها ^(١٠٥) فعلى قراءة النصب فالوقف كافٍ على كلمة (مريم) على أن (قول) مصدر مؤكد لمضمون الجملة قبله أي : هذا الإخبار عن عيسى ابن مريم ثابت صدق ، فهو من إضافة الموصوف إلى الصفة كقوله : (وَعَدَّ الصِّدْقِ) أي : الموعد الصدق ، وأيضاً الوقف على (مريم) كافٍ على قراءة الرفع في (قول) باعتبار (قول) خبر مبتدأ محذوف تقديره : ذلك قول الحق ، أو ذلك الكلام قول

الحق، أو هو قول الحق، يراد به عيسى ابن مريم لا ما تدعون عليه، فليس هو ابن الله كما تزعم النصارى، وليس بوقف إن رُفِعَ (قول) على أنه بدل من (عيسى) لعدم جواز الفصل بين البديل والمبدل منه بالوقف^(١٠٦).

قوله تعالى: (وَحُورٌ عِينٌ) (الواقعة: ٢٢) قرأ حمزة والكسائي بالخفض: (وَحُورٍ عَيْنٍ) وقرأ بقية السبعة بالرفع^(١٠٧) فعلى قراءة الرفع يجوز الوقف على الآية التي قبلها: (وَلَحْمٍ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ) (٢١) ثم يتدنى (وَحُورٌ عَيْنٌ) على الابتداء والتقدير: ولهم حور عين، أو وعندهم، أما على قراءة الخفض فلا يجوز الوقف على: (مَّا يَشْتَهُونَ) لأن قوله: (وَحُورٍ عَيْنٍ) معطوف عند البصريين والكسائي على قوله: (في جَنَاتِ النَّعِيمِ) (١٢) على تقدير: في جَنَاتِ النَّعِيمِ وفي حور عين، أو في معاشر حور عين فحذف المضاف كما يقال: نحن في الخير كثير، وفي النساء الحسان، وعند الكوفيين وقطرب معطوف على قوله: (بأكواب)^(١٠٨).

المبحث الرابع: (صلة الوقف بعلم الفقه)

علم الفقه: هو معرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين، بالوجوب والحظر والندب والكره والإباحة، وهي متلقاة من الكتاب والسنة وما نصبه الشارع لمعرفتهما من الأدلة، فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلة قيل لها فقه^(١٠٩) وقيل: هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية^(١١٠) ولعلم الوقف صلة قوية بعلم الفقه، فقد يُختلف في الوقف تبعاً للاختلاف في الحكم الفقهي، وكثير من الفقهاء استدلوا بالوقف القرآني في ترجيح مذهبهم الفقهي على رأي غيرهم من الفقهاء، ويظهر ذلك من خلال المسائل الآتية:

شهادة المحسود في القذف:

قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (النور: ٤، ٥) اختلف الفقهاء -رحمهم الله تعالى- في شهادة المحسود في القذف إلى فريقين: الأول: فريق أبي حنيفة، وشريح القاضي، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري، وسفيان الثوري، الذين يرون أن شهادة القاذف لا تقبل البتة، ولو تاب وأكذب نفسه ولو بحال من الأحوال، واعتبروا أن الوقف تم على قوله تعالى: (وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا) وهذا يقتضي مدة أعمارهم، ولا يعمل الاستثناء في رد شهادته وإنما يزول فسقه^(١١١) قال القرطبي: "الاستثناء إذا تعقب جملاً معطوفة عاد إلى جميعها عند مالك والشافعي وأصحابهما، وعند أبي حنيفة وجل أصحابه يرجع الاستثناء إلى أقرب مذکور وهو الفسق، ولهذا لا تقبل شهادته، فإن الاستثناء راجع إلى الفسق خاصة لا إلى قبول الشهادة"^(١١٢) وهذا هو الرأي الذي اختاره أبو حيان الغرناطي في تفسيره، حيث قال: "وليس يقتضي ظاهر الآية عود الاستثناء إلى الجمل الثلاث، بل الظاهر هو ما يعضده كلام العرب وهو الرجوع إلى الجملة التي تليها والقول بأنه استثناء منقطع مع ظهور

اتصاله ضعيف ... "١١٣"

وذهب جمهور الفقهاء إلى القول بعدم وجود وقف في الآية ، والاستثناء يعود على الجميع ؛ لأنّ الواو للعطف ، ومعناها الجمع ، فيكون المعنى : ولا تقبلوا لهم شهادتهم وفسوقهم ، فلمّا جاء الاستثناء بعد هما كان مسلطاً عليهما ، وبالتالي فشهادة الفاسق المقام عليه الحد الثابت جائزة ومقبولة لديهم^(١١٣)

أكل الذبيحة المتروكة عليها التسمية عند الذبح :

قوله تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ...) (الأنعام : ١٢١) اختلف الفقهاء في حكم ترك التسمية عند الذبح إلى أقوال عدة أشهرها قولان^(١١٤) الأول : للإمام أبي حنيفة وأصحابه ، ورواية عن الإمام أحمد ، وهو وجوب التسمية ، فمن تركها سهواً أكلت ذبيحته ، ومن تركها عمداً لم تؤكل .

الثاني : للإمام الشافعي والحسن البصري ، ورواية عن الإمام مالك ، وهو استحباب التسمية ، فتؤكل الذبيحة سواء تركها الذابح سهواً أو عمداً .

وكان من الأسباب الرئيسة في اختلافهم هو الوقف على قوله تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ) والبدء بقوله : (وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ) فالقائلون بالمنع وهم الأحناف ومن وافقهم استدلوا بالوقف على قوله : (عليه) فيكون النهي عن الأكل مطلقاً لمن ترك التسمية ، والبدء بقوله : (وإِنَّهُ لَفِسْقٌ) للتعليل عن النهي السابق ، والقائلون بجواز الترك وهم الشافعية ومن وافقهم استدلوا على ما ذهبوا إليه باتصال الكلام في قوله : (ولا تأكلوا ممّا لم يذكر اسم الله عليه وإِنَّهُ لَفِسْقٌ) واعتبار الواو في قوله : (وإِنَّهُ لَفِسْقٌ) للحال والجملة في محل نصب حال ، والمعنى : لا تأكلوا من الذي لم يذكر اسم الله عليه والحال إِنَّهُ لَفِسْقٌ^(١١٥)

نكاح أم الزوجية :

قوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْتُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ...) (النساء : ٢٣)

اختلف الفقهاء في نكاح أم الزوجة بمجرد العقد على ابنتها إلى فريقين^(١١٦) :

فجمهور السلف : ذهبوا إلى القول بحرمة الأم بالعقد على ابنتها ، ولا تحرم البنت إلا بالدخول بأمتها ، وعلى هذا فتوى علماء الأمصار .

وذهب علي بن أبي طالب ، وابن عباس ، وجابر ، وزيد بن ثابت ، وابن الزبير وغيرهم إلى القول بأنّ الأم والربيبة سواء لا تحرم منهما واحدة إلا بالدخول على الأخرى ، قالوا ومعنى قوله تعالى : (وأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ) أي : التي دخلتم بهن ، وسبب الخلاف بين الفقهاء هو الوقف الوارد في الآية حيث يرى الأحناف ومن وافقهم أنّ الكلام قد تمّ عند قوله تعالى : (وأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ) فهي جملة مستقلة قائمة بذاتها ، تتعلق بما قبلها ولا تتعلق بما بعدها ، قال القرطبي : (وربائِبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي

دخلتم بهنّ) هذا مستقل بنفسه ولا يرجع قوله : (من نَسَأْتِكُمْ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ) إلى الفريق الأول ، بل هو راجع إلى الرائب ، إذ هو أقرب مذكور كما تقدم ^(١١٨)

جزاء قتل الصيد في الحرم :

قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعِدًّا فِجْزَاءً مِثْلَ مَا قُتِلَ مِنْ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدِيًّا بِأَلْبِغِ الْكَعْبَةِ ...) (المائدة : ٩٥) .

اختلف الفقهاء في المثل المقصود به في الآية هل المعتبر فيه القيمة أو الخِلْقَة ؟ فذهب الأحناف إلى اعتبار المثل في القيمة دون الخِلْقَة ، فيقوم الصيد دراھم في المكان الذي قتله فيه ، فيشتري بتلك القيمة هدياً إن شاء ، أو يشتري بها طعاماً ويطعم المساكين كل مسكين نصف صاع من بر ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، وذهب الشافعي وجمهور العلماء إلى اعتبار المثل في الخِلْقَة والصورة ففي النعامة بدنة ، وفي حمار الوحش وبقرة الوحش بقرة ، وفي الظبي شاة ^(١١٩) ، واستدل الأحناف على ما ذهبوا إليه بالوقف على قوله : (فِجْزَاءً مِثْلَ مَا قُتِلَ) والاستئناف بقوله : (من النَّعْمِ) قال الجصاص : (فِجْزَاءً مِثْلَ مَا قُتِلَ) كلام مكتف بنفسه غير مفتقر إلى تضمينه بغيره ، وقوله : (من النَّعْمِ) يحكم به ذوا عدل منكم) يمكن استعماله على غير وجه التفسير ؛ لأنّ قوله (من النَّعْمِ) معلوم أنّ فيه ضمير أرادته المحرم ، فمعناه : من النَّعْمِ يحكم به ذوا عدل منكم هدياً إن أراد الهدي والطعام إن أراد الطعام ، فليس هو إذاً تفسيراً للمثل ، كما أنّ الطعام والصيام ليسا تفسيراً للمثل المذكور ^(١٢٠) أما الشافعي وجمهور العلماء فلم يعتبروا الوقف المذكور ، واعتبروا أنّ الجزاء من النَّعْمِ ؛ لأنّ قوله : (من النَّعْمِ) صفة للجزاء ، وبيان لجنس المثل ، وهذا هو الراجح ، فلم يقل بالوقف أحد من علماء التجويد المعتبرين .

الخاتمة:

حمداً لله تعالى أن وفقني لإتمام هذا البحث فبنعمته تتم الصالحات ، وصلاةً وسلاماً على سيدنا وحبيبنا محمد بن عبد الله فبذكره تطيب الأوقات ، أما بعد — : توصلت من خلال سطور بحثي لهذا الموضوع المهم في قراءة القرآن الكريم إلى النتائج الآتية :

١- وجوب تعلم الوقوف القرآنية لقارئ القرآن ، لاسيما إن كان القارئ ممن يقرؤون بالقراءات (السبع أو العشر) حتى لا يقع في المحذور ويقلب المعاني رأساً على عقب ، وما لا يتم الواجب إلا به فتعلمه واجب .

٢- إطباق جماهير علماء التجويد على أنّ أقسام الوقوف القرآنية أربعة : (تام ، كاف ، حسن ، قبيح) فالتام هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ، وسمّي بالتام لتمام معناه وعدم تعلقه بما بعده لا لفظاً ولا معنى والكافي : هو الوقف على كلام تام في ذاته متعلق بما بعده في المعنى دون اللفظ ، والحسن : هو الوقف على كلام تام في ذاته متعلق بما بعده لفظاً ومعنى ، والقبيح : هو الوقف على كلام لا يفهم منه

معنى لشدة تعلقه بما بعده لفظاً ومعنى ، وما سوى ذلك من تقسيم فلا يعدو أن ينتمي إلى واحد من هذه الأقسام الأربعة المشهورة .

٣- الوقف القرآني آلة من آلات التفسير ، فلا غنى للمفسر عن هذا العلم ، وكثير من المعاني الغامضة لا يتضح معناها الصحيح الصريح إلا من خلال معرفة مكان الوقف ونوعه فقولته تعالى : (وَكُنْ يَجْعَلُ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا) (النساء : ١٤١) سببت إشكالاً لبعض الناس حتى سأل علي بن أبي طالب : كيف يا أمير المؤمنين وقد رأينا الكافر يقتل المؤمن ؟ فقال : اقرأ ما قبلها (فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكُنْ يَجْعَلُ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا) يعني يوم القيامة .

٤- حاجة (الفقه الإسلامي) إلى علم الوقف ، فالأحكام تتنوع وتختلف باختلافه في كثير من الآيات ، وقد رأينا كيف كان للوقف دور بارز في تحريم أم الزوجة بمجرد العقد على بنتها ، وكيف كان له دور بارز في وجوب التسمية عند الذبح إلى غير ذلك من النماذج السابقة .

٥- ظهور جماليات (النظم القرآني) من خلال علم الوقف ، فالوقف على موضع معين يعطينا إعراباً ومعنى ، والوقف على الموضع الآخر يعطينا إعراباً ومعنى آخر ، فقولته تعالى : (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ ❖ رَسُولٌ) فالوقف على (البينة) كافٍ إذا رفعنا (رسول) على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هي رسول فإن رفعنا (رسول) على البدل من (البينة) لم يكن الوقف كافياً لعدم جواز الفصل بين البدل والمبدل منه .

٦- علامات الوقف القرآني : (م ، ج ، ق ، ص ، لا ، وغيرها) علامات اصطلاح عليها علماء التجويد وعلماء الرسم العثماني ، و التقيد بها يجنب القارئ الوقوع في الخطأ الذي يغير المعنى .

٧- حرمة الوقف (القبيح) الذي يغير المعنى ويصير به قبيحاً ، وفيه سوء أدب مع الله جل جلاله ، كقوله تعالى : (قُبِّهَتْ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) إن وقف على لفظ الجلالة (الله) وقوله تعالى : (لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى) إن وقف على (والله) وقوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي) وغير ذلك ، وقد أطيننا في ذكر أمثلة هذا النوع حتى يجتنب

الهوامش

- 1 / تميزاً له عن وقف الفقهاء الذي هو : تحييس الأصل وتسهيل الثمرة ... (العدة شرح العمدة للمقدسي ص : ٢٨٠) ، ووقف التحيين الذي هو : قطع النطق عند آخر اللفظ ، والوقف عليها بالسكون (لطائف الإشارات فنون القراءات ١/٢٤٨) .
 - 2 / المكتفي في الوقف والابتداء ص : ٧ ، الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية ص : ١٦
 - 3 / نهاية القول المنيد في تجويد القرآن المجيد ص : ١٥٦
 - 4 / المصدر نفسه .
 - 5 / المكتفي ص : ٥٨
 - 6 / النشر في القراءات العشر ١/١٧٧ ، الإتيان في علوم القرآن ١/٢٢١ ، ولم أجده في كتب الآثار .
- ❖ / الدقل : أروا التمر (مختار الصحاح ص : ٢٠٨)

- 7 / المستدرک علی الصحیحین ، محمد بن عبد الله الحاکم ٩١/١ كما أورده صاحب النشر ١٧٧/١ ، وصاحب الإقتان ٢٢٢/١
- 8 / النشر ١٧٧/١ ، الإقتان ٢٢٢/١
- 9 / الإقتان ٢٢١/١
- 10 / المصدر نفسه ٢٢٢/١
- 11 / انظر : لسان العرب لابن منظور ، وكذا القاموس المحیط للمبرورز آبادي مادة : (وقف) .
- 12 / المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الکریم مادة : (وقف) .
- 13 / النشر ١٨٩/١ ، النجوم الطوالع علی الدرر اللوامع فی أصل مقرأ الإمام نافع ص : ١٢١
- 14 / الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى ص : ١٨
- 15 / النشر ١٩٠/١
- 16 / رواه الترمذی فی باب فاتحة الكتاب : (٢٩٢٧) من رواية ابن جریج ، وفي سنده انقطاع ، وخالفه اللبث بن سعد فوصله ، ورجحها الترمذی علی رواية ابن جریج ، لكن رواية اللبث جاءت بلفظ (ونعت له قراءته فإذا هي نعت قراءة مفسرة حرفاً حرفاً) وأخرج رواية اللبث كذلك الحاکم فی مستدرکه ٤٥٣/١ ، وابن خزيمة فی صحیحہ ١٨٨/٢ ، وقال الحاکم عقب حديث أم سلمة : هذا حديث صحيح علی شرط مسلم .
- 17 / رواه البخاری فی کتاب فضائل القرآن ، باب مد القراءة : (٥٠٤٦) .
- 18 / رواه أبو داود فی باب أنزل القرآن علی سبعة أحرف ، کتاب الوتر : (١٤٧٧) ، وأحمد فی مسنده ١٢٤/٥ (٢١١٨٧) ، وله أكثر من طریق عن (سليمان بن صرد عن أبي بن كعب) وأكثر رجاله ثقات ، وهو حديث بمجموع طرقه صحيح .
- 19 / رواه الإمام أحمد فی مسنده ٥١٧/٥ (٢٠٥٠٣٣) وفي سنده علي بن زيد بن جدعان ، وهذا قال عنه ابن حجر بأنه ضعيف (التقريب ص : ٤٠١) لكن يعضده حديث أبي بن كعب ، فيكون الحديث حسناً لغيره .
- 20 / البرهان فی علوم القرآن للزرکشي ١ / ٣٤٣
- 21 / رواه البخاری فی کتاب فضائل القرآن ، باب البكاء عند قراءة القرآن (٥٠٥٥) ومسلم فی کتاب صلاة المسافرين ، باب فضل البكاء عند القراءة والتدبير (١٨٦٧) .
- 22 / لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني ٢٥٢/١
- 23 / المكتفى فی الوقف والابتداء ص : ١٣٧ ، التمهيد فی علم التجويد لابن الجزري : ١٨٤
- 24 / رواه مسلم فی کتاب الجمعة ، باب تخفيف الصلاة والمخاطبة : (٢٠١٠) .
- 25 / نهاية القول المفيد ص : ١٥٦ ، وانظر التمهيد فی علم التجويد : ١٨٩
- 26 / القطع والانتانف ص : ٣١ ، ولم أجده في كتب الآثار .
- 27 / النشر ١٧٧/١ ، الإقتان ٢٢١/١ ، وقد سبق إيرادہ فی المقطعة ص : ١ .
- 28 / سبق تخريجه فی المقدمة ص : ١ .
- 29 / النشر ١٧٧/١ ، الإقتان ٢٢٢/١ .
- 30 / البرهان ١ / ٣٤٢
- 31 / نهاية القول المفيد فی علم تجويد القرآن المجيد : ١٥٥
- 32 / نهاية القول المفيد : ١٥٥
- 33 / الإقتان ٢٢١/١ ، نهاية القول المفيد ١٥٦
- 34 / الإقتان ٢٢٢/١
- 35 / التمهيد فی علم التجويد : ١٧٨
- 36 / القطع والانتانف ص : ٣٤
- 37 / نهاية القول المفيد : ١٥٦
- 38 / المصدر نفسه
- 39 / غاية النهاية فی طبقات القراء ٣٢٠/١
- 40 / تنبيه الغافلین : ١٢١
- 41 / متن الجزرية فی فن التجويد ، باب معرفة الوقوف ص : ٢٢
- 42 / انظر : النشر ١٧٨/١ ، نهاية القول المفيد : ١٥٩ وما بعدها ، غاية المرید فی علم التجويد ص : ٢٢٣ وما بعدها
- 43 / انظر : النشر ١٨٠/١ ، نهاية القول المفيد ص : ١٦٢ ، ١٦٣ ، غاية المرید ص : ٢٢٨

- 44 / انظر : النشر / ١٨٠ ، نهاية القول المفيد ص : ١٦٥ ، غاية المرید ص : ٢٣٠
- 45 / انظر : النشر / ١٨١ ، نهاية القول المفيد ص : ١٦٦ ، غاية المرید ص : ٢٣١
- 46 / انظر : النشر / ١٨١ ، تنبيه الغافلين ص : ١٣٠
- 47 / النشر / ١٨٢ ،
- 48 / سراج القارئ المبتدئ وتذكار القارئ المنتهي ص : ٧٧
- 49 / النشر / ٩٠
- 50 / النجوم الطوالع ص : ١٢٢
- 51 / التيسير في القراءات التسع ص : ٥٤
- 52 / نهاية القول المفيد ص : ٢٢٧
- 53 / متن الشاطبية البيت (٣٦٨).
- 54 / سراج القارئ المبتدئ ص : ٧٦
- 55 / متن الشاطبية البيت (٣٧١).
- 56 / نهاية القول المفيد ص : ٢٢٨ ، حق التلاوة ص : ٧٩
- 57 / متن الشاطبية البيت (٣٦٩).
- 58 / سراج القارئ المبتدئ ص : ٧٧
- 59 / الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها / ١٢٢
- 60 / الإضاءة في أصول القراءة ص : ٤٩
- 61 / نهاية القول المفيد ص : ٢٢٨
- 62 / انظر : المصدر نفسه ص : ٢٢٨ .
- 63 / انظر : النجوم الطوالع ص : ١٢٢ ، الإضاءة في أصول القراءة ص : ٤٩
- 64 / المصدون نفسهما .
- 65 / المكتفى في الوقف والابتداء ص : ٩٧
- 66 / القواعد الأساسية للغة العربية ، لأحمد الهاشمي ص : ٦
- 67 / البرهان في علوم القرآن / ٣٤٣ / ١ ، الإتيان / ٢٣١ / ١
- 68 / لطائف الإشارات / ٢٥٦ / ١
- 69 / معاني القرآن للأخفش ص : ٣٤٠ ، القطع والانتفاف ص : ٨٤ ، المكتفى ص : ١٧٦
- 70 / جامع البيان عن تأويل أي القرآن لابن جرير الطبري / ٢١٦ / ٣ ، تفسير القرآن العظيم لابن كثير / ٧٥٦ / ٢ ، النشر / ١٧٩ / ١
- 71 / معاني القرآن للفراء ص : ٣٥٩ ، معاني القرآن للأخفش ص : ٥٠٦ ، معاني القرآن للزجاج ص : ٢٩٨ ، المكتفى ص : ٢٦١
- 72 / المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية / ٤٨٣ / ٢ ، البحر المحيط لأبي حيان القرطبي / ٤٢٩ / ٤ .
- 73 / انظر : لطائف الإشارات / ٢٥٢ / ١
- 74 / انظر : البيان في غريب إعراب القرآن / ٩٩ / ٢ ، القطع والانتفاف ص : ٣٠٧ ، المكتفى ص : ٣٦٦
- 75 / التبيان في إعراب القرآن : ٥٣٢ ، البرهان للزركشي / ٣٤٤
- 76 / انظر : معاني القرآن للفراء / ٢٣١ / ٢ ، إعراب القرآن لابن النحاس / ٧٥ / ٣ ، القطع والانتفاف ص : ٣٤٨ ، المكتفى ص : ٣٩٧
- 77 / انظر : البيان في غريب إعراب القرآن / ٥٢٥ / ٢ ، القطع والانتفاف ص : ٥٧٧ ، المكتفى ص : ٦٢٥ .
- 78 / مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني / ٤ / ٢ .
- 79 / البحر المحيط / ١٢١ / ١
- 80 / انظر : جامع البيان / ٢٢٢ / ٦ ، معاني القرآن وإعراجه للزجاج / ١٦٥ / ٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن / ٢٨٩ / ١ ، الجامع لأحكام القرآن / ١٢٥ / ٦
- 81 / المكتفى ص : ٢٩٤ ، زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي / ٣٣٢ / ٣ .
- 82 / القطع والانتفاف ص : ٤١٤ ، المكتفى ص : ٤٥٩
- 83 / انظر : البيان في إعراب غريب القرآن / ٤٥ / ٢ ، المحرر الوجيز / ٢٧٨ / ٣ ، البحر المحيط / ٣٣٨ / ٥
- 84 / البحر المحيط / ٢٩٥ / ٥
- 85 / انظر : معاني القرآن للفراء / ٤٧١ / ١ ، المحرر الوجيز / ١٢٩ / ٣ ، البحر المحيط / ١٧٤ / ٥

- 86 / القطع والانتناف ص: ٤٥٢، المكتفى ص: ٤٩٣
- 87 / ، القطع والانتناف ص: ٤٧٠، المكتفى ص: ٥٠٨
- 88 / منجد المقرئين لابن الجزري ص: ٩
- 89 / لطائف الإشارات ١/١٧٠
- 90 / لطائف الإشارات ١/٢٦٢
- 91 / التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ص: ١٧٣، التيسير في القراءات السبع للمدائي ص: ٧٢، الإقناع في القراءات السبع لابن البادش ص: ٣٠٨
- 92 / انظر: الكشف ١/٣٢٣، حجة القراءات لأبي زرعة: ١٥٢
- 93 / التبصرة ص: ١٦٦ التيسير ص: ٦٥، الإقناع ص: ٣٠٠
- 94 / انظر: النشر ١/١٧٩، نهاية القول المفيد: ١٦٠
- 95 / التبصرة ص: ١٦٥، التيسير ص: ٦٨، الإقناع ص: ٣٠٤
- 96 / الكشف ١/٢٨٦، المكتفى ص: ١٨٢
- 97 / التبصرة ص: ١٧٩، التيسير ص: ٧٤، الإقناع ص: ٣١٠
- 98 / القطع والانتناف ص: ١٢٧، المكتفى ص: ٢٠١
- 99 / التبصرة ص: ١٩٧، التيسير ص: ٨٢، الإقناع ص: ٣١٦
- 100 انظر: الكشف ١/٤٠٩، معاني القراءات للأزهري: ١٤١، الحجة في القراءات السبع: ١٣٠
- 101 / التبصرة ص: ٢١٣، التيسير ص: ٩٠، الإقناع ص: ٣٢٣
- 102 / انظر: القطع والانتناف ص: ٢١١، المكتفى ص: ٢٦٦
- 103 / التبصرة ص: ٢٤٧، التيسير ص: ١٠٩، الإقناع ص: ٣٣٦
- 104 / انظر: النشر ١/١٧٩، الكشف ٢/٢٥، معاني القراءات للأزهري: ٢٣٤
- 105 / التبصرة ص: ٢٦٨، التيسير ص: ١٢١، الإقناع ص: ٣٤٦
- 106 / انظر: القطع والانتناف ص: ٣١٦، المكتفى ص: ٣٧٥، الوقف والابتداء ص: ٣٤٧
- 107 / التبصرة ص: ٣٥٢، التيسير ص: ١٦٨، الإقناع ص: ٣٨٢
- 108 / القطع والانتناف ص: ٥١٢، المكتفى ص: ٥٥١
- 109 / مقدمة ابن خلدون ص: ٥٣٧
- 110 / علم أصول الفقه لخلاف ص: ١١
- 111 / انظر: المحرر الوجيز ٤/١٦٥، الجامع لأحكام القرآن ١٢/١٦٠
- 112 / الجامع لأحكام القرآن ١٢/١٦١
- 113 / البحر المحيط ٦/٣٩٨
- 114 / الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية: ٧٨
- 115 / انظر هذه الأقوال في: الجامع لأحكام القرآن ٧/٦٨، ٦٧، البحر المحيط ٤/٢١٥
- 116 / الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية: ٧٣
- 117 / انظر: المحرر الوجيز ٢/٣٢، الجامع لأحكام القرآن ٥/١٠٢، ١٠١
- 118 / الجامع لأحكام القرآن الكريم ٥/١٠٨
- 119 / الجامع لأحكام القرآن الكريم ٦/٢٨٨
- 120 / انظر: الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية ص: ٦٠